

تقارير

ألفارودي سوتو*

ممثل الأمم المتحدة في اللجنة الرباعية يدين

خضوعها لواشنطن وانحيازها إلى إسرائيل:

تقرير نهاية خدمة**

الفقرة 15: "أعتقد أن أهم ما في قرار شارون الانسحاب من غزة هو حقيقة أن مشروع الهجرة الصهيوني، أي عودة اليهود لبناء وطنهم في إسرائيل، لم ينجح، بأي شكل من الأشكال التي كان يتخيلها شارون عندما أشرف على سياسة الاستيطان قبل عقود. ونتيجة لذلك، فإن ثلثي يهود العالم بقوا خارج إسرائيل، وحتى أحزاب اليمين قبلت بحقيقة أن اليهود لن يشكلوا الغالبية في المناطق التي احتلت عام 1967".

الفقرة 21: (حول حقيقة الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وسعي إسرائيل للحصول على اعتراف دولي بانتهاء الاحتلال من غزة والتمهيد لفصلها عن الضفة الغربية). "طالما أن معيار تقييم وجود الاحتلال، وفقاً للقانون الدولي ولما أعرفه، هو استمرار السيطرة على السكان، فإن عدداً قليلاً من المحامين الدوليين سيسككون في فكرة أن غزة ما زالت محتلة، وأن صلاتها مع العالم الخارجي، عبر الأرض والبحر والجو، ما تزال في يد إسرائيل. والأمر الوحيد الذي تغير واقعياً هو أنه لم يعد هناك مستوطنون أو جنود إسرائيليون، أو على الأقل، لا يتمركزون هناك".

الفقرة 22: "لقد منيت سياسة الانسحاب الأحادي من الأراضي المحتلة، والتي مثلت جوهر برنامج حزب كديما، بهزيمة قوية. فسياسة الانسحاب المنفرد، والتي بررت بحاجة إسرائيل العاجلة إلى توضيح حدودها، قبل انفجار القنبلة السكانية الزمنية من خلال نمو السكان الفلسطينيين واجتياحهم للدولة اليهودية، تم وضعها على الرف. ولم تُستبدل بتجديد الحاجة العاجلة للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية، ولكن بسياسة تقوم على عدم القيام بشيء، وهو ما يعكس ضعف الحكومة الإسرائيلية وعدم استعدادها للقبول بفكرة أن خطوط 1967 تمثل حدود التسوية. وفي الواقع، يحق لمنظمة التحرير أن تتساءل عما إذا ما كانت إسرائيل شريكاً، تماماً كما تسأل إسرائيل المنظمة والسلطة الفلسطينية".

الفقرة 25: (التعليق على الغارات الإسرائيلية على غزة بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط). "إن القنابل التي أطلقتها الطائرات الإسرائيلية أزهبت شعب غزة في أوقات مختلفة من اليوم، كل يوم. وكما حدث في حرب لبنان، فإن عملية أطار الصيف فشلت تماماً في تحقيق أهدافها المعلنة وهي استعادة الجندي المحتجز ووقف هجمات الصواريخ".

الفقرة 29: "من غير الواضح ما إذا كانت المقترحات والتغيرات المتوقعة في إسرائيل من شأنها أن تؤثر على ملف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بأي طريقة فاعلة، وذلك لأن الطرف الآخر من المعادلة يتمثل في سمعة الولايات المتحدة المتدنية، بشكل تاريخي، في أوساط العرب في المنطقة، والمواقف الأيديولوجية المسبقة لإدارة بوش ولدائرة صنع القرار السياسي في واشنطن، والاستثناء المحتمل هو وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس نفسها. ويبدو أن الولايات المتحدة بدأت تتراجع عن سياستها القائمة على استبعاد طرفي محور الشر في المنطقة (إيران وسورية). والمدى الذي سيذهب إليه ذلك التحول وتوقيت وقوعه، بالاشتراك مع تطورات الدراما القائمة في إسرائيل (بشأن تشكيلة الحكومة) سيحددان ما إذا كان هناك احتمالات تحسن".

الفقرة 44: "أقترحت أن تتبنى الرباعية موقفاً موحداً ولكن متميزاً بشأن التعامل مع (حماس) والحكومة الجديدة، واقترحت على مقر الأمم المتحدة عدم تقييد أيدينا بطرق نندم عليها لاحقاً. وقلت أيضاً إنه، مع الإقرار بأن لدى الولايات المتحدة وأوروبا قيوداً قانونية تمنعهم من تقديم مساعدات لـ (حماس) التي يعتبرونها إرهابية، يجب أن يقرروا أنه لا يمكن التعامل مع مجموعة تحوز على غالبية مقاعد المجلس التشريعي، بشكل فاعل، فقط من خلال

العزل والضغط، وأن (حماس) قابلة للتطور... وكان لا بد من الإبقاء على قناة مفتوحة للحوار، ويمكن للأمم المتحدة أداء ذلك الدور كما فعلت في مناطق أخرى من العالم بنجاح، وأنه لا بد من منحها المساحة للقيام بذلك." **الفقرة 46:** "لا بد من احترام رغبات الناس، الذين عبروا عن رأيهم في انتخابات حرة ونزيهة شجع المجتمع الدولي على إجرائها."

الفقرة 49: (عندما عارض دي سوتو انضمام الأمم المتحدة لقرار الرباعية بقطع المساعدات عن الفلسطينيين بعد فوز "حماس") "تعرضت لهجوم قوي من (ديفيد) ولش (إليوت) أبرامز (نائب مستشار الأمن القومي)، بما في ذلك تلميحات إلى أنه، في حال لم يدعم الأمين العام مراجعة المشاريع التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة (في فلسطين)، فإن ذلك سيكون له آثار على مناقشات الميزانية الخاصة بالأمم المتحدة في الكونغرس."

الفقرة 50: "تحولت الرباعية من تجمع رباعي يدعو لدعم المفاوضات، بناء على وثيقة مشتركة هي خريطة الطريق، إلى هيئة لا تقوم بشيء سوى فرض العقوبات على حكومة منتخبة بشكل حر من قبل شعب محتل، وكذلك لوضع شروط مسبقة لا يمكن تحقيقها من أجل بدء الحوار."

الفقرة 51: مقاطعة حكومة "حماس" "لم تؤد فقط إلى تهديد أسس قيام دولة فلسطينية في المستقبل، بل إلى إضعاف قدرات أجهزة الأمن الفلسطينية في الحفاظ على القانون والنظام، وذلك من دون الإشارة إلى إنهاء الهجمات ضد إسرائيل. إن الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي، بغرض الوصول لكيان فلسطيني يعيش في سلام مع جارتها إسرائيل، قد أدت إلى نتائج عكسية."

الفقرة 52: "يجب عدم تجاهل مسؤوليات إسرائيل، بما في ذلك مسؤولياتها كقوة محتلة وفقاً للقانون الدولي، والتي لم تتمثل فقط في قتل مئات الفلسطينيين المدنيين عبر عمليات اختراق متواصلة وتدمير البنية التحتية، ولكن شملت أيضاً ضربات انتقائية جوية على محطة الطاقة الوحيدة وكذلك الجسور في غزة، والتوقف عن تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية منذ شباط [فبراير] 2006، والتي تقوم إسرائيل بجمعها وفقاً لاتفاقيات باريس. هذه الأموال تجمع من المستوردين والموردين الفلسطينيين وهي أموال فلسطينية، تمثل، في الظروف العادية، ثلث دخل الفلسطينيين، وهي المصدر الأساسي لدفع مرتبات موظفي السلطة. وبينما يطالب المجتمع الدولي الحكومة الفلسطينية دائماً بوجوب قبول الاتفاقيات والالتزامات السابقة، فإن إسرائيل تحرم السلطة من القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني في خرق لاتفاقيات مماثلة سابقة."

الفقرة 54: "بشكل عام، أدت سياسة الرباعية أيضاً إلى إزالة كل الضغوط التي تتعرض لها إسرائيل. وفي الوقت الذي يتم فيه التركيز على أوجه فشل (حماس)، فإن مشاريع الاستيطان وبناء الجدار تواصلت دون توقف. وفي الفترة الزمنية ذاتها، لقيت الفكرة القائلة بأن المشكلة في المنطقة الآن هي إيران والهلل الشيعي، رواجاً في أوساط الرأي العام الغربي، وحتى لدى بعض الحكومات العربية، وهي وصفة تهدف لتشتيت الانتباه بعيداً عن القضية الفلسطينية."

الفقرة 57: "بقي أبو مازن مخلصاً طوال الوقت لاستراتيجيته القائمة على الاحتواء (حركة حماس)) ولم يكن ملتزماً أبداً بالمؤامرات التي كان يحييها مستشاروه. وكان ذلك يتضمن الدعوة لانتخابات مبكرة، الأمر الذي كانت تدفع له الولايات المتحدة في نهاية 2006. إن أبو مازن غير راغب، سواء من الناحية الفلسفية أو الاستراتيجية، بعبور الخط الفاصل بين الموازنة والمواجهة. أما الولايات المتحدة فهي تستمع لمجموعة صغيرة من المحاورين الفلسطينيين والذين يقولون لها ما تريد سماعه. ولذلك، بدأ أنها مقتنعة، في عدة مناسبات، أن أبو مازن كان على وشك تحقيق النصر على (حماس)، ولكن كان هذا تقييماً يسيء الحكم على الرجل وعلى توازن القوى الذي كان يواجهه."

الفقرة 75: "إن آلية الاحتلال والمقاومة شبيهة بمثال معضلة الدجاجة والبيضة، ولكنني أتساءل ما إذا كانت السلطات الإسرائيلية تدرك أنها، في موسم وراء الآخر، تحصد ما تزرع، وأنها تدفع، بشكل منتظم، دائرة العنف والانتقام بطريقة تولد نفسها بنفسها. وبعد قراءتي للتقارير الخاصة بالصاروخ الذي ضرب منزل أسرة في بيت حانون مكونة من عشرين فرداً كانوا مختبئين في قبو منزلهم، تساءلت: هل بإمكان فريق من علماء النفس والاجتماع التنبؤ بعدد الشهداء (يقصد الاستشهاديين) الذين سنراهم في المستقبل، في كل مبنى في المنطقة، وذلك من بين الأطفال الذين شاهدوا أهلهم يهانون من قبل جنود إسرائيليين اقتحموا منازلهم."

الفقرة 96: "خلافاً لما نقوم به في لبنان - الحوار مع حزب الله الذي ليس حكومة منتخبة (كما هي حماس))، ولا هو حزب الأكثرية (كما هي حماس) ولا تزال)، والذي بدأ في الصيف الماضي حرباً امتدت 33 يوماً (على خلاف

(حماس) التي لا يمكن إنكار إحجامها على مدى العامين السابقين)، فإذا ما ربطنا مقاطعاتنا بتصرفاتنا، لكننا تحاورنا مع (حماس) وقاطعنا حزب الله... ولكننا نتحاور مع حزب الله، وهذا أمر صائب لأنه حزب مهم ولا حل لمشاكل لبنان من دونه، وعلينا أن نفعل المثل مع (حماس)."

الفقرة 97: "يتحدث المصريون مع (حماس) ويؤدون دوراً حيوياً، على الرغم من أن (حماس) لا تشعر بأن القاهرة لاعب حيادي، نظراً لظروف مصر الداخلية، المتعلقة بالإخوان المسلمين. والطرفان المحايدان الوحيدان اللذان عملا على دفع (حماس) في الاتجاه الصحيح كانا النرويج وسويسرا. ومع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الواضحة على حكومة الوحدة الوطنية، فإن تفككها أمر لا يمكن استبعاده. وإذا حدث ذلك فإنه سيمثل نكسة قوية لإسرائيل والفلسطينيين، على حد سواء، وكذلك انتكاسة لجهود حل الصراع عبر الدبلوماسية بدلاً من العنف في المنطقة وحتى خارجها. وأخشى أنه لن يكون بوسع الأمم المتحدة القول إننا قمنا بما في وسعنا لمنع حدوث ذلك."

الفقرة 99: "هناك مقولة قديمة في الشرق الأوسط تقول: لا يمكنك شن حرب من دون مصر ولا يمكنك إرساء السلام من دون سورية، وفيما لم يعد الشق الأول من هذه المقولة صالحاً، أعتقد أن الشق الثاني لا يزال حقيقياً."

الفقرة 103: "لم يعطني أحد أي سبب مقنع لماذا كان يتعين علي أن أتجنب، على مدى العامين السابقين، دمشق. سمعت أحياناً شائعات تقول إنه، بما أن العمل الأساسي مع سورية مرتبط بدورها في لبنان، وخصوصاً في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559، ومؤخراً 1701، سيكون من المضلل أن يتحدث عضو من الأمم المتحدة مع سورية في غيرها من المسائل. دعوني أسجل ذلك: خلال سنتين لم أتسلم أي تقرير عن الاجتماعات أو نشاط المبعوث المسؤول عن تنفيذ القرار 1559 (تيري رود لارسن) رغم علمي أنه تلقى بشكل منتظم المواد التي تناولتها مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة، وأنه على اتصال بالحكومة السورية."

الفقرة 112: "لا يوجد قرار في مجلس الأمن يمنع الاتصال مع الحكومة السورية. وأراضي سورية تبقى خاضعة للاحتلال. وفي ضوء تجاهل حدود صلاحيات المنسق الخاص لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، يمكن التسامح مع الحكومة السورية إذا تساءلت عما إذا كانت سياسة الأمين العام لا يدفعها القانون الدولي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ولكن رغبات عضو أو اثنين دائمين في مجلس الأمن."

الفقرة 113: "لا يوجد لدي شك أن ما هو مطروح على المحك الآن هو ما إذا كان الأمين العام سيمارس مهامه بشكل مستقل بالفعل، أخذاً بعين الاعتبار فقط القانون والميثاق وقرارات مجلس الأمن وحكمه الشخصي على ما هو مناسب كحل للصراع العربي - الإسرائيلي، أم أنه سيوفر الغطاء لاستراتيجياً أوسع لم يتبناها مجلس الأمن."

الفقرة 120: "ما لم يحدث تغيير حقيقي في السياسة المتبعة، والتمسك بمواقف الأمم المتحدة وجعل القبول بها شرطاً للموافقة على بيانات الرباعية، ورفع كل القيود على الاتصالات مع أمثال حكومة السلطة، وبالطبع مع (حماس)، وكذلك، بالطبع، مع سورية، فإن الأمين العام يجب أن يقوم بمراجعة حقيقية لدبلوماسية الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن يتخذ أي قرارات تتعلق بتعيين أفراد محددتين. كما لا بد أن يخضع دور الأمم المتحدة في الرباعية إلى مراجعة حقيقية." ■

(*) وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومبعوث الأمم المتحدة إلى اللجنة الرباعية. استقال من منصبه في مطلع أيار/مايو 2007، وقدم في إثر استقالته تقريراً سرياً كان من المفترض أن يطلع عليه الأمين العام للأمم المتحدة فقط، لكنه سرّب إلى صحيفة "الغارديان" التي نشرت مقتطفات واسعة منه، اخترنا منها ما نقلته عنها "شام برس".

(**) المصدر: <http://www.al-sham.net/shamnews/modules.php?name=News&file=article&sid=4116>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx